آليات ضبط الجودة والنوعية في التعليم العالي في الجزائر لخدمة أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية

أ. بارة خير

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

ملخص الدراسة:

في ضوء التوجهات الرامية إلى تطوير قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر –نظرا للتغير الإقتصادي والإجتماعي الذي يعرفه عالم اليوم–، تسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نحو وضع آليات جديدة للقطاع المذكور، بحيث تأخذ تلك الآليات إحتياجات المجتمع الجزائري الحالية والمستقبلية المتوائمة مع أهداف التنمية، و ذلك بهدف تخريج طلبة مؤهلين قادرين على تلبية هذه الإحتياجات.

و في إعتقاد الباحث لن يتأتى ذلك إلا من خلال إعادة النظر في المحاور الأساسية التي تدور حولها تلك الآليات و التي نذكر منها على وجه التحديد: الطلبة أنفسهم، أعضاء الهيئة التدريسية، المناهج أو المقررات الدراسية، كل ذلك لأجل ضمان النوعية في التعليم العالي في الجزائر.

Abstract:

In the light of efforts to develop the high teaching and scientific research in Algeria office prepared a general strategy to this field .In which this strategy takes in great consideration the needs of Algerian society of today and future which in fact go well with the plans and development targets by preparing an able students who are able to provide these needs by drawing politics and defining procedures for an appropriate environment for this development. And among the broad lines of this strategy. These main points, the quality and efficacy in the mentioned field.

مقدمة:

إن مستقبل التعليم الجامعي في سياق التحول الاجتماعي وتعزيز الديمقراطية في التعليم يتوقف إلى حد بعيد على دور الجامعة النوعي في اكتساب وإنتاج وتوطين ونشر المعرفة.

لقد بات إسهام التعليم الجامعي في عملية التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شرطا من شروط التنمية الإنسانية وعاملا فاعلا في تطوير القدرات الذاتية بالإضافة إلى كونه المصدر الرئيسي للرفاهية الاجتماعية التي ينشدها الإنسان.

ولعل من أبرز التحديات التي جابهت التعليم في العالم العربي على وجه العموم و التعليم الجامعي الجزائري على وجه الخصوص منذ السبعينات كانت تحقيق المهام التقليدية التي تضطلع بها الجامعة وهي التدريس والبحث والخدمة العامة. فهي من خلال أطرها العلمية التدريسيةعلى اختلاف درجاتها تقوم بنقل المعرفة للملتحقين بها من الطلبة الجامعيين ومن ثم تزويد المجتمع بالمهارات والكفايات العلمية والتقنية ، إضافة إلى ما تقوم به من بحوث علمية وتجريبية وميدانية وكذا تقديم الخدمات الاستشارية وإنجاز بعض المشاريع المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعملية.

لقد تعين على الجامعات الجزائرية تطوير نفسها لخدمة الكيان الاجتماعي الذي توجد فيه وتحقيق أهداف اجتماعية تعددت بتعدد السياقات الاجتماعية فهو قمة السلم التعليمي ومجتمع المعرفة الذي يمدا لمجتمع بأسباب التقدم والتطور في كل مجالات الحياة. وهو مصدر القدرات التنموية علميا وعمليا.

ويورد تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية ما نصه " أن مستقبل الأمة العربية –والجزائر جزء في هذه الأمة– في المدى القريب والبعيد يتوقف على هذا التعليم –أي التعليم العالي– باعتباره السبيل إلى إعداد القوى البشرية المتخصصة و المؤهلة، ومجال توليد الفكر وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العمل والإنتاج وأداة تجديد الثقافة "[1]

ضمن هذا الإطارتسعى الورقة الحالية نحو تسليط الضوء على بعض المحاور الواجب مراعاتها و التي نذكر منها على وجه التحديد: الطلبة أنفسهم، أعضاء الهيئة التدريسية، المناهج والمقررات الدراسية، لأجل ضمان الجودة والنوعية في التعليم العالي في الجزائر، وبالتالي تخريج طلبة مؤهلين قادرين على تلبية إحتياجات المجتمع في عالم متغير.

1/المفاهيم الرئيسة المتعلقة بالنوعية في التعليم العالي:

***- مفهوم النوعية**

مع أن جميع الناس يتفقون على الاهتمام بنوعية الخدمات والمنتجات إلا أنه لا يوجد اتفاق بينهم على تعريف النوعية، فهي مثل " الحرية " و" العدل " مفهوم يصعب تحديده تماماً. كما أنه لا يوجد اتفاق على كيفية قياسها. وسبب ذلك هو أن النوعية لا توجد بمعزل عن سياق استعمالها. والأحكام حولها تختلف حسب منظور الشخص الذي يطلب منه الحكم عليها وحسب الغرض من إصدار الحكم. هذا فضلاً عن أن للنوعية مركبات كثيرة تكوّن مستواها ودرجة جودتها. ومع ذلك فلا بد من تحديد مفهوم النوعية ، إذ بدون ذلك يصعب الحصول عليها أو تقييمها .

ترتبط النوعية في معظم الأحيان حدسياً بما هو جيد وذو قيمة عالية. وتفهم عادة بدلالة التميز (**excellence**) والاتساق (**consistency**) والحصول على معايير ومستويات محددة مسبقاً، ورضا الزبائن وملاءمة المنتج أو الخدمة للغرض الذي صنع أو وضع له [2].

إن تعريف النوعية الذي يتبناه معظم المحللين وصانعو القرار في التعليم العالي هو الملاءمة للغرض **Fitness for the purpose** [3]. ودفاعهم عن هذا التعريف يستند إلى أن النوعية لا معنى لها إلا بالنسبة للغرض أو الغاية من المنتج أو الخدمة . ويحكم على النوعية بدلالة درجة صلاحية الخدمة أو المنتج للغرض المعلن [4]

وقد عبر" سيكيموتو" عن جودة النوعية بقوله " المنتجات والخدمات الجيدة هي تلك التي تلبي حاجات الزبائن وتحترمها " ، أي أنه جعل جوهر النوعية تلبية حاجات الزبائن ، علماً بأنه ليس من السهل في التربية تحديد الزبائن (أو المستفيدين) ، فهم يشملون التلاميذ وأولياء الأمور وأرباب الشركات والمصانع ، وغيرهم .

وعليه فإن تحديد الغرض أو الهدف من المنتج وتحديد المتطلبات التي يجب أن تتوافر فيه تعتبر من الأمور الأساسية التي تعرف نوعية المنتج، وفي ضوئها يحدد مستوى النوعية.

وأكد بيرنبوم على تعدد تعريفات النوعية ، وأبرز وجود ثلاثة أبعاد للنوعية في التعليم العالي يجب عدم التفريط بأي منها :

أ- البعد الأكاديمي : وهو تمسك المؤسسة بالمعايير والمستويات المهنية والبحثية الأكاديمية .

ب-البعد الاجتماعي : وهو تمسك المؤسسة بإرضاء حاجات القطاعات الهامة المكونة للمجتمع الذي توجد فيه وتخدمه .

ج- البعد الفردي : وهو تمسك مؤسسة التعليم العالي بالنمو الشخصي للطلبة من خلال التركيز على حاجاتهم المتنوعة .

***- مفهوم ضمان النوعية**

ولكي تتحقق النوعية الجيدة في المنتجات والخدمات يجب أن تقوم المؤسسة (الجامعة، مثلاً) التي تزود الناس بالمنتجات والخدمات باتخاذ إجراءات متعددة تضمن اتصاف المنتج أو الخدمة بالنوعية الجيدة. وهذه الإجراءات الهادفة لتحقيق النوعية الجيدة تسمى " ضمان النوعية **quality assurance** " .

إن النوعية ، مهما كانت الطريقة التي تعرف بها ، عبارة عن خاصية **characteristic** ، يمتلكها المنتج أو الخدمة بكمية قد تقل أو تكثر .

أما ضمان النوعية فهي عملية **process** موجهة نحو الحصول على هذه الخاصية. وهذه العملية تشمل كل الإجراءات المخططة والمنظمة التي من شأنها جعل الاحتمال كبيراً في أن المنتج أو الخدمة سيمتلك متطلبات محددة ومواصفات موضوعة مسبقاً .

وقد عرفت **Robinson,** ضمان النوعية بأنها " مجموعة النشاطات التي تتخذها مؤسسة أو منظمة لضمان أن معايير محددة وضعت مسبقاً لمنتج ما أو خدمة ما يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام **(consistently)** . وهدف هذه النشاطات هو تجنب وقوع عيوب في المنتجات أو الخدمات"[5].

أما **(Tait)** فقد أكد على أن عملية ضمان النوعية هي القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي . وهذا الأمر يستدعي أن تندمج آلياتها في جميع نشاطات المؤسسة التعليمية، وأضاف أن هدف ضمان النوعية هو دائماً تفادي وقوع الأخطاء ومنع الفشل. ومن الأمثلة التي قدمها على إجراءات ضمان النوعية تطوير **المقررات الدراسية** وإجراء مراجعات فترية للبرامج الأكاديمية ووضع حوافز وضغوط على أعضاء **الهيئات التدريسية** كي يواظبوا على تطوير كفاياتهم المهنية.

ويرتكز مفهوم ضمان النوعية على عمليات تنفيذية وأنظمة، ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هي :

1. وضع معايير للمنتج أو الخدمة . والمعيار هو عبارة تصف خاصية مطلوبة في المنتج أو الخدمة ، وتستعمل كأساس لقياس مستوى الجودة . ومواصفات المنتج أو الخدمة قد تتضمن عدة معايير يراد الالتزام بها .
2. تنفيذ الإنتاج أو تقديم الخدمة بحيث يتم الحصول على منتج أو خدمة وفق المعايير الموضوعة مسبقاً وبشكل منتظم.

3. تكوين ثقة لدى الزبون أو مستعمل المنتجات والخدمات، نتيجة للعنصرين السابقين، في أن ما وعد به سيتحقق دائماً (أي كلما نفذ الإنتاج أو قدمت الخدمة).

*** - مفهوم ضبط النوعية**

يخلط كثيرون بين مصطلح ضبط النوعية **quality control** ومصطلح ضمان النوعية ، ويستعملونهما كمترادفين . والحقيقة أن هناك فرقاً كبيراً بين هذين المصطلحين. فضبط النوعية عملية بعدية بالنسبة للمنتج أو الخدمة (أي تأتي بعدهما) ، هدفها اتخاذ إجراء معين بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي يتبين بعد الفحص والتدقيق أنها ليست بالمستوى المطلوب . وقد يكون هذا الإجراء رفض هذه المنتجات أو الخدمات والتخلص منها ، وقد يتبع ذلك إجراءات لمعرفة أسباب الفشل ، وتوصيات للتصحيح ، بينما ضمان النوعية عملية قبلية تتخذ قبل الإنتاج وقبل تقديم الخدمة ، وهدفها إكساب المنتج أو الخدمة نوعية مطلوبة ومحددة مسبقاً . إن عملية ضبط النوعية لا تمنع الفشل وإنما تشير إليه ، والذي يمنعه هو عملية ضمان النوعية . وإذا حدث أن إجراءات معينة لضمان النوعية لم تنجح في منع الفشل فيجب على المؤسسة تطبيق إجراءات بديلة تحول دون الفشل وتحقق النوعية المرجوة.

وقد ميز **Harvey** و**Green** بين عملية ضمان النوعية وعملية ضبط النوعية بقولهما أن الأولى هي عملية إيجاد آليات وإجراءات تطبق في الوقت الصحيح والمناسب للتأكيد من أن النوعية المرغوبة ستتحقق بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه النوعية . أما الثانية (ضبط النوعية) فهي مجموعة من الإجراءات التي تقيس مدى مطابقة منتج لمجموعة من المعايير المحدودة مسبقاً، وقد تؤدي عند الضرورة إلى تعديل في عمليات الإنتاج ليصبح المنتج أكثر اتفاقاً مع المواصفات المرسومة .

وعلى المستوى العملي الواقعي فإن عمليتي ضمان النوعية وضبط النوعية يجب أن تتلازما بحيث تتبع الثانية الأولى وتؤثر فيها.

*** - مفهوم إدارة الجودة الشاملة TQM**

في التسعينات من القرن الماضي اقترح العديد من التربويين من دول غربية وأخرى شرقية مدخلاً لإعادة النظر في نوعية التعليم العالي عن طريق تبني منظومة إدارة الجودة الشاملة **TQM**. وقد لقي هذا التوجه صدى واسعاً في الأوساط التربوية [6].

وفي الوطن العربي أيضا تزايد الاهتمام بتطبيق الجودة الشاملة في التعليم في أواخر التسعينيات وخاصة في مصر والسعودية ودول الخليج العربي . وفي بداية القرن الحادي والعشرين عقدت في الوطن العربي العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية للنظر في سبل تطوير النوعية وإدخال إدارة الجودة الشاملة

في التعليم بما فيه التعليم العالي الجامعي، وكان بينها مؤتمر وزراء التعليم العرب الذي عقد في بيروت في سنة 2004 . ومؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي الذي عقد في القاهرة في نفس السنة بتنظيم من جامعة عين شمس والمركز العربي للتعليم والتنمية و امتد الاهتمام إلى غاية المرحلة الحالية ، ويبرز ذلك جليا في إنشاء لجان مراقبة و ضمان الجودة و ضبطها على مستوى الجامعات العربية، كذلك نفس الشأن بالنسبة لجامعات الجزائر حيث بادرت الوزارة إلى إقامة عديد الملتقيات حول تقييم الجامعات في ضوء نظام الجودة ، كما أنشأت مكاتب ضمان الجودة على مستوى كل جامعة .

إن إدارة الجودة الشاملة هي منحنى تنظيمي (**Organizational Approach**) للإدارة والمراقبة يقوم على قيادة الإدارة العليا للمؤسسة للنشاطات المختلفة المتعلقة بالتحسين المستمر للنوعية (الجودة) ، كما يقوم على إشراك جميع العاملين في المؤسسة في تلك النشاطات .

وضمن هذا المفهوم تركز نشاطات الإدارة والمراقبة باستمرار على ضمان اتصاف المنتجات والخدمات بمستويات الجودة التي تلبي حاجات الزبائن وتحوز على رضاهم .

ويمكن القول أن إدارة الجودة الشاملة تراعي ما يلي بصفة خاصة[7]:

1. التركيزَ على إرضاء الزبائن (المنتفعين أو العملاء).
2. التفكيرَ والتخطيط ووضع الأهداف المتوسطة والبعيدة.
3. إشراكَ جميع من لهم علاقة بالمؤسسة في العمليات الإنتاجية والخدمية وإعطاءهم الأهمية والمكانة والاحترام .
4. ضرورة تدريب العاملين وإعادة تدريبهم وإكسابهم مهارات جديدة ليؤدوا عملهم على أحسن وجه وضمن المستويات والمعايير النوعية المنشودة .
5. الالتزام بالتحسين المستمر (التزام استراتيجي ثابت من قبل جميع العاملين في المؤسسة بتأمين الجودة).
6. الحيلولة دون حدوث المشاكل وعدم الانتظار إلى حين وقوعها.

وقد جاء مفهوم الإدارة الشاملة ليضفي مزيداً من الرصانة والجدية والوضوح على الدعوات التي كانت دائماً تنادي بالاهتمام بالنوعية في مجالات العمل المختلفة وخاصة في المؤسسات والمصانع وليضع أنظمة النوعية التي تشمل عادة الضمان والمراقبة في سياقها الصحيح وهو الاعتبار الشامل لكل ما يدور في المؤسسة وما يؤثر في مسيرتها . فركز مفهوم الإدارة الشاملة على التفكير

والتخطيط والإلتزام بإدماج جميع العاملين على رعاية النوعية كما ركز على تدريبهم واحترامهم . ويشكل هذا المفهوم ارتقاء بأنظمة النوعية نحو المزيد من الفاعلية والدقة .

وهنا لابد من القول إن التوجه نحو تطبيق " إدارة الجودة الشاملة " يتطلب قبل كل شيء تغيراً في النظرة لطبيعة الإدارة وطبيعة التطوير والتغيير ومستلزماته. إن وراء إدارة الجودة الشاملة فلسفة تقوم على الإيمان العميق بالإدارة التشاركية والتخطيط العلمي المحكوم بالأهداف المتوسطة والبعيدة والتحسين المستمر للنوعية وصولاً إلى أفضل النتائج التي تقنع وترضي الزبائن . وزبائن الجامعة هم أساساً الدارسون وأهلهم والوزارات والشركات والمؤسسات التي توظف **الخريجين** وتتأثر بأعمال الجامعة.

2/آليات ضبط النوعية في التعليم العالي في الجزائر:

ويمكن تفعيل منهج خطة العمل لضبط الجودة والنوعية في التعليم العالي على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

المستوى الأكاديمي ويشمل:

أولا: الطالب:

نؤكد هنا أن الجودة في التعليم تختلف عن الجودة في موضوع الاقتصاد، فجودة التعليم لا تخص منتجا بعينه، أو سلعة للتسويق، ولكنه يخص مواصفات **الطالب** الخريج وكيفية تقديمه للآخرين.

فعلى مستوى الطالب تضع الجامعة **معايير** خاصة لقبول الطلبة في مختلف كلياتها، وتعتمد مبدأ المنافسة بين الطلبة حسب معدلاتهم في الثانوية العامة، وفي الكليات التي تحتاج إلى مهارات خاصة مثل الرياضة والفنون بأنواعها، يتم القبول اعتمادا على نتائج امتحان قدرات يؤديه الطلبة، ويتم قبولهم بناء على ذلك، إذ لا يكفي أن يستوفي الطالب شروط القبول من حيث معدله في الثانوية العامة، ولكنه يحتاج إلى قدرات **خاصة** تمكنه من دخول هذه الكليات، وتعتمد الجامعة في نظامها مبدأ انتقال الطالب في أثناء دراسته من كلية إلى أخرى، حسب مستواه العلمي وقدراته الدراسية فإذا فصل الطالب من كلية بسبب تقصيره الأكاديمي يمكنه الانتقال إلى كلية أدنى وإذا رفع معدله في كليته، وأراد الانتقال إلى كلية أخرى يستطيع ذلك، بمعنى أن المستوى العلمي للطالب بعد قبوله في الجامعة يمكن أن يتغير حسب رغبة الطالب أولا وقدراته العلمية ثانيا. مما يعني **ضبط نوعية** الطالب الجامعي بما يتناسب مع قدراته الأكاديمية، وقدرته على التحصيل، ولكي تكون عملية الضبط أوسع وأشمل يفصل الطالب من الجامعة إذا لم يكن مؤهلا للاستمرار فيها، فإذا نزل معدل الطالب

المستوى المطلوب منه، ولم يستطع الطالب لفصلين دراسيين رفع هذا المعدل، فانه يفصل من الجامعة، بمعنى أن الطالب غير مؤهل للاستمرار في الدراسة الجامعية، وأن معايير الجودة عنده غير متوفرة.

إن الجودة هنا تختلف عن الجودة في موضوع الاقتصاد، فجودة التعليم لا تخص منتجا بعينه، أو سلعة للتسويق، ولكنه يخص مواصفات الطالب الخريج وكيفية تقديمه للآخرين.

وهنا يبرز عامل المنافسة بين الخريجين، وكيفية تقديم الطالب الخريج في المؤسسة التعليمية إلى جهات العمل ولتحقيق هذا الهدف لابد من وضع **مواصفات** للطالب الخريج تسعى الجامعة الجزائريةإلى تحقيقها، من أهمها:

1- أن تكون لدى الطالب ثقة عالية بالنفس

2- أن تكون لديه مهارات الاتصال مع الآخرين

3- أن يتحلى بالتفكير النقدي السليم

4- أن تكون لديه ثقافة **إسلامية**، ومعرفة بقضاياه الوطنية

5- أن يواكب التطورات العلمية والتقنية الحديثة

6- أن يتمتع بمهارات بحتية واسعة

7- أن تكون لدية **معرفة** واسعة وشاملة في مجال تخصصه.

8- أن يكون قادرا على العمل ضمن فريق مشترك.

9- أن تكون لديه القدرة على المبادرة واتخاذ القرارات.

10-أن يكون قادرا على الاندماج في المجتمع.

11-أن يكون قادرا على الاعتماد على الذات والثقة بالنفس.

12-تكون لديه القدرة على محاورة الآخرين وإقناعهم.

13-يحترم **أخلاقيات** المهنة.

14-يحترم البيئة التي يعيش فيها، ويحافظ عليها.

15-أن يكون انتماؤه لوطنه(**الوطنية**) وجامعته محل احترام وتقدير منه.

ثانيا: عضو هيئة التدريس

أما على مستوى عضو هيئة التدريس، فعملية الجودة في عضو هيئة التدريس مترابطة ومتكاملة، بمعنى أنها تبدأ من مرحلة قبوله عضو هيئة تدريس في الجامعة، وتنتهي بتقييم عطائه، ومدى قدرته على التطوير.

ففي المرحلة الأولى يتم انتقاء أعضاء هيئة التدريس وفق معايير تحددها الجامعة، حسب حاجة الكليات والأقسام، والتخصصات المطلوبة. وتتم مراعاة الجامعة التي تخرج فيها،
ومعدلاته في مراحل الدراسة المختلفة، وسنوات الخبرة، والأبحاث المنشورة، إلى غير ذلك من الأمور التي يستحق من خلالها العمل في الجامعة.

وبعد عمله في الجامعة، تتم عملية التقييم من حيث:

1- الأداء الأكاديمي.
2- خدمة المؤسسة والانتماء لها.
3- النشاط العلمي.
4- المشاركة في المؤتمرات والندوات.
5- قدرته على العمل ضمن فريق مشترك.
6- الالتزام بأخلاقيات المهنة.

وتتم مراجعة أداء أعضاء هيئة التدريس في كل عام أكاديمي، وتخضع هذه المراجعة لاعتبارات مختلفة منها، تطوير الخطط التدريسية، بتطوير أساليب وطرق التدريس، المشاركة العلمية، مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، تعاونه مع متطلبات العمل والمستجدات فيه.

وبناء على ذلك تكون نتيجة التقييم، التي تحدد استمراره في العمل الأكاديمي، أو تفرض عليه خطوات **للتطوير** تحددها المؤسسة الأكاديمية، حسب نتائج التقييم في التغذية الراجعة.

2/المرحلة الثانية :

وتشمل **مناهج التدريس**، وفيها يمكن العمل على النحو التالي:

1-الخطط التدريسية
2-محتوىالمناهج
3-خطة المناهج
4-منهجية العمل
5-آلية التنفيذ

1- الخطط التدريسية:

وتعني مراجعة الخطط التدريسية في كل قسم من أقسام الجامعة مرة على الأقل كل عامين دراسيين، وتطوير هذه الخطط بما يطرأ من مستجدات علمية، وبحيث

تكون هذه الخطط مرنه، وقابلة **للتطوير**، وليست جامدة فما كان يصلح للتدريس قبل خمس سنوات مثلا، لا يمكن أن يظل صالحا إلى ما لانهاية، ومن هنا تأتي ضرورة

مراجعة الخطط التدريسية، وملاءمتها مع التطورات العلمية الحاصلة محليا وعربية وعالميا.

2- محتوى المنهاج:

ويشمل الخطوط العامة للمحتوى العلمي، وتكون خطة المنهاج شاملة، تغطي الموضوع من كافة جوانبه، وتلاءم بين الساعات المعتمدةللمنهج ومحتواه، ولابد أن تكون المادة متنوعة المصادر والمراجع وتأخذ بعين الإعتبار اختلاف وجهات النظر، وتدفع الطالب إلى التفكير، وإبداء وجهة النظر، والقدرة على الحوار، وتنمية الشخصية العلمية، بحيث لا يكون الطالب مجرد حاضنة لمحتوى المنهج، وإنما مشارك في تشكيل محتواه العلمي.

3- خطة المنهج:

ويتم فيها توزيع المنهج زمنيا حسب الساعات المعتمدة، وتوضع فيها خطوات التدريس وفق المحتوى والزمن وتشمل تقييم أعمال الطلبة، وتوزيع العلامات،

ومواعيدها وتوضع في الخطة، قائمة بأحدث المصادر والمراجع التي ينصح الطلبة بالرجوع لها، والكتب الرئيسية التي يمكن اعتمادها.

4- منهجية العمل :

وتعتمد المنهجية هنا خطة عمل تشمل طريقة التدريس وكيفية تعلم الطلبة، وترتقي بالتدريس من مجرد عملية تعتمد التلقين إلى مشاركة فاعلة للطالب في المحاضرة، وحفزه على تكوين وجهة نظر فيما يسمع، وتقوية شخصيته علميا، وهذا يتطلب تغيير طرق التدريس، واستخدام وسائل تكنولوجية حديثة تكون قادرة على إشراك الطالب في العملية التعليمية، وجعله جزءا منها.

5- آلية التنفيذ:

وتشمل وضع خطوات عملية لتطبيق معايير الجودة والنوعية على مستويات الخطط التدريسية، وآلية العمل، والطالب، وهذا يعني وجود فريق عمل متكامل يتابع تطبيق هذه المعايير، ويقدم توصياته بشأنها للجهات العليا التي تراجع بدورها ذلك من خلال تقارير فصلية تبين مدى التزام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ تعليمات الجودة والنوعية، ولتطبيق ذلك يقوم كل عضو هيئة تدريس بتعبئة نموذج خاص بتقييم المنهج، يضع فيه ملاحظاته، ونتائج علامات الطلبة، والتوصيات التي يقترحها بشأن تطويرالمنهج أو تعديل المحتوى العلمي فيه وهذا التقرير يرفعه إلى رئيس القسم الذي يقوم بدوره إلى

إحالته للجنة الجودة والنوعية في القسم، لتقييم ما ورد فيه من ملاحظات المدرس، وهذه اللجنة تقدم توصياتها إلى لجنة الجودة والنوعية في الكلية التي ترفع بدورها تلك التوصية إلى لجنة الجودة والنوعية في الجامعة لدراستها، واتخاذ قرار بشأنها.

3/رؤى استراتيجية لتطوير التعليم العالي في الجزائر:

يخلص لنا مما تقدم أن التعليم العالي يعاني اليوم في معظم البلدان العربية –والجزائر جزء منها– من عقبات كأداء تتمثل في الأعداد المتزايدة من الطلبة الملتحقين به وتدني نوعية المناهج وأساليب التعليم وأسلوب الإدارة وغير ذلك.

كل ذلك دفع الأساتذة والمختصين في هذا المجال إلى طرح بعض الرؤى الاستراتيجية لترقية نوعية التعليم العالي في إطار رؤية استراتيجية شاملة لإقامة مجتمع المعرفة. ونورد في ما يلي أهم هذه الرؤى:

1- أن تكون هناك نية صادقة في إصلاح بنية التعليم العالي عن طريق إقامة بنية للتعليم العالي تتميز بالتنوع والمرونة.

وتتطلب **المرونة** أن يفسح المجال للالتحاق والعودة إلى مؤسسات التعليم الجامعي والعالي دون قيود جامدة. كما تقتضي ان تخضع هذه المؤسسات والبرامج التي تقدمها إلى التقويم والمراجعة المستمرة أما التنوع فيستوجب الاهتمام بمجالات العلوم والتكنولوجيا التي لا تحظى بالأولوية المناسبة في نسق التعليم القائم حاليا. ويتوجب الإصلاح إنشاء قنوات للعمل المشترك بين مؤسسات التعليم العالي وأجهزة الدولة ومشروعات القطاع الخاص منظمات المجتمع المدني في تدريب العاملين والبحث والتطوير.

2- العمل على نشر التعليم العالي بغض النظر عن **كم** الإنفاق الذي يتطلبه ذلك، لان محدودية التعليم العالي تتنافى مع السعي لإقامة مجتمع المعرفة.

ان نشر التعليم العالي يستوجب إنهاء الحرمان الشديد لفئات المجتمع الأكثر فقرا والفتيات والنساء من فرص الحصول على هذا النوع من التعليم مع مراعاة ألا يكون التوسع فيه على حساب نوعيته.

3- ضمان توافر الإمكانيات والتجهيزات اللازمة لتعليم عال متميز ولدعم جهد بحث وتطوير راق في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وفي مقدمة هذه تأتي **المكتبات الحديثة** و**المختبرات جيدة التجهيز** و**تقنيات المعلومات** و**الاتصال المختلفة**.

4- توفير الظروف المناسبة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي التي تمكنه من التدريس والبحث والتطوير الذاتي بمنحه التسهيلات **المادية** التي تسمح له بذلك، الى جانب توفير كافة فرص التأهيل الأكاديمي والتربوي المستمر.

5- تشجيع حركة الترجمة والتأليف لتوفير المراجع المناسبة في شتى التخصصات لتعميق معارف الطلبة وتمكينهم من تسخير هذه المعرفة لخدمة البيئة الجزائرية.

المراجع المعتمدة:

[1] – المكتب الإقليمي للدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الألماني ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 : نحو إقامة مجتمع المعرفة ، عمان 2003 .

2-Harvey, L. Green, D., and Burrows, A. (1993). **Assessing Quality in Higher education:** A transbinary research project. Assessment and Education in higher Education, 18(2), 143-148.

[3]- الكيلاني، تيسير.((2001). **نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وجودة النوعية**. بيروت: مكتبة لبنان.

4-Juran, J.M. (1994). **Quality Control Hand Book**. N.Y: Mc Graw Hill.

5-Robinson, B. (1994). **Assuring Quality in Open and Distance Learning**. Inf. Lockwood (ed.), materials production in open and distance learning. New York: Chapman.

6-Chafee.(1992). **TQM for Student Outcomes Assessment**. Association of Governing Board of Universities and Colleges. 34 (1), 26-30.

[7]-الموسوي، نعمان. (2003). **تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.** المجلة التربوية (جامعة الكويت). 17 (67)، 86-117.